

استفسرت عن القرارات الصادرة عنها وأدت إلى تنفيج تجار الإقامة ذكرى تستوضح من العازمي عن اسم الموظفة في إدارة عمل حولي.. ولجان شكلت لصرف بدل حضور الجلسات لأعضائها



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلاً رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي وعبدالعزیز الغرير

الغانم يستقبل الخرافي والغرير وموظفي الأمانة المشاركين في مؤتمر البرلمانات الخليجية

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه بمجلس الأمة أمس (الاثنين) رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة السابق عبدالعزیز الغرير يرافقه رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي. كما اجتمع الغانم بموظفي الأمانة العامة الذين شاركوا في المؤتمر السابع لرؤساء البرلمانات الخليجية واجتماعه التنسيقي الذي عقد في نوفمبر الماضي، وقدم الشكر والتقدير لجميع الموظفين المشاركين على حسن الأداء والتنظيم الذي كان له الأثر الطيب في سير أعمال المؤتمر. وحث الغانم الموظفين على بذل الجهد لرفع مستوى الأداء في الأمانة العامة، وأعدا بتقديم كل التسهيلات المطلوبة لتحقيق ذلك.

كما استقبل الغانم في مكتبه وفدا من موظفي الأمانة العامة بمجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة ويضم الوفد كلا من عيد المهير، وعبيد الشريعة، ونمر العدوان، ولينا القضاة، وعبد الحميد

خلال حلقة نقاشية أقيمت في ديوان حمد الرومي أمس الأول العدساني: سأبني قانوناً جديداً يضمن الحفاظ على حقوق المحامين

فراغ بل من شعوره لضرورة هذا الأمر. وبين العدساني أن المشاكل التي حدثت للمحامين في أعمالهم اليومية من خلال دخول المخافر أو قاعات المحاكم استجوب بعدها ضرورة الالتفات للمعاناة التي يمررون بها، حيث أن السكوت عن هذا الأمر وتركه دون دراسة أو حل سيريز من تلك المشاكل وستتفاقم بصورة وطريقة لا يمكن حلها بالمستقبل. كما أوضح أنه لن يدخر جهداً في توصيل صوت مجموعة المحامين الذين التقى بهم حيث سيكون الداعم الأول لمطالبهم واحتياجاتهم في ظل الدور والمجهود الكبير الذي يبذلونه من أجل خدمة المظلومين والدفاع عنهم. وفي نفس السياق شكر تجمع المحامين النائب رياض العدساني على حضوره للاستماع لمطالبهم والمشاكل التي يعانون منها منذ فترة طويلة، مبيناً أن هذه اللقطة ليست بغريبة على العدساني حيث أنه دائماً ما يكون صوت الضعيف. وبين أن المحامين

أكد النائب رياض العدساني أنه سيجرح على القيام بتبني قانون جديد خاص بالمحامين وذلك من أجل ضمان الحفاظ على حقوق جميع المحامين، مشيراً إلى أنه في الآونة الأخيرة تعرض بعض المحامين إلى بعض المشاكل والتي يتكفل القانون السابق بمعالجتها، مؤكداً في الوقت نفسه أن سيحاول تبني هذا الأمر داخل قبة عبدالله السالم. وأضاف العدساني التي أقيمت مساء أمس الأول في ديوان حمد الرومي بضاخية عبدالله السالم بحضور النائب رياض العدساني وعدد من المحامين من كل أطراف المجتمع. وأضاف العدساني أن المحاماة مهنة مهمة للغاية ومن ثم فإن من يمارسها بحاجة لجهة تراعي حقوقه ومتطلباته ولا تتركه دون دعم، مبيناً أن تبنيته للقانون الجديد والذي يطالب به المحامون لم يأت من



رياض العدساني

بسم الله الرحمن الرحيم
(من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

شكر وتقدير

يتقدم

علي محمد الوزان

(أبو عمر)

بأسمى آيات الشكر والعرفان
لعموم الأهل والأحبة والأصدقاء
ولكل الذين تفضلوا بالسؤال عنه
طيلة فترة علاجه
سواء الذين قاموا بزيارته أو الاتصال به
للأطمئنان عليه أو بالدعاء له بالشفاء

سائلاً الله العلي القدير أن يديم على الجميع
نعمة الصحة والعافية وأن يحفظهم من أي سوء
وسبقهم مبادرتهم الطيبة موضع تقدير في نفسي ما حيين

التلاعب؟
ثالثاً: جاء بالصفحة 11 من الاستجواب أن هناك عمالة احتياطية غير مدفوعة الأجر بنسبة 10% مما يؤدي إلى وجود عمالة متجولة ويلزم إيضاح الآتي:
1- ما المقصود بالعمالة غير مدفوعة الأجر؟
رابعاً: جاء في الصفحة التاسعة بند (4) ما يفيد عدم وجود أي ضابط للجنة فض المنازعات داخل الوزارة، والتعيينات الجديدة التي طالبها، مما جعل اللجنة مرتعاً لبعض الموظفين، ومن ثم فإننا نطلب استيضاح الآتي:
1- من الموظفون الذين تم تعيينهم في لجنة فض المنازعات مع الإفادة عن اسم ولو لموظف واحد؟
2- ما الأفعال التي صدرت من موظفي هذه اللجنة والتي تدل على أنهم جعلوها مرتعاً؟
3- ما الدليل على أنه سيطرت على قرارات هذه اللجنة الواسطة والمحسوبة مع بيان ولو حالة واحدة تدل على تأثير هذه اللجنة بالواسطة والمحسوبة؟
4- ما الأفعال التي صدرت من موظفي هذه اللجنة والتي تدل على أنهم جعلوها مرتعاً؟
5- ما الدليل على أنه سيطرت على قرارات هذه اللجنة الواسطة والمحسوبة مع بيان ولو حالة واحدة تدل على تأثير هذه اللجنة بالواسطة والمحسوبة؟
6- ما الأفعال التي صدرت من موظفي هذه اللجنة والتي تدل على أنهم جعلوها مرتعاً؟
7- ما الأفعال التي صدرت من موظفي هذه اللجنة والتي تدل على أنهم جعلوها مرتعاً؟
8- ما الأفعال التي صدرت من موظفي هذه اللجنة والتي تدل على أنهم جعلوها مرتعاً؟
9- ما الأفعال التي صدرت من موظفي هذه اللجنة والتي تدل على أنهم جعلوها مرتعاً؟
10- ما الأفعال التي صدرت من موظفي هذه اللجنة والتي تدل على أنهم جعلوها مرتعاً؟



حمدان العازمي



نكرى الرشيدى

مكتنتها من القيام بعمليات خارج اختصاصها الوظيفي، والمطلوب استيضاحه ما يلي:
1- من هذه الموظفة؟
2- وما الصلاحيات التي تم منحها لها خارج اختصاصها الوظيفي؟ وما الدليل على منحها هذه الصلاحيات؟
3- وما العمليات التي قامت بها خارج اختصاصها الوظيفي؟
ثانياً: جاء بالصفحة التاسعة بند (3) بأن هناك موظفين تابعين لبيانات الشركة (131103091696) والمطلوب استيضاح الآتي:
1- من الموظفان اللذان قاما بذلك؟
2- وما شكل ونطاق ذلك

أعلن عن اجتماع للجنة الميزانيات الأحد بحضور رئيس السلطين ورئيس ديوان المحاسبة ووزير المالية عبدالصمد: مشاريع الدولة الخاضعة للرقابة المسبقة يتم إنجازها بشكل أسرع من التي لا تخضع للرقابة



جانب من اجتماع لجنة الميزانيات برئاسة عدنان عبدالصمد

الآن «زي الجهات الحكومية والوزارات» تستطيع تنفيذ مشاريعها بما لا يتجاوز قيمة 10 ملايين دينار كما يمكنها الحصول على استثناء لتنفيذ مشاريعها عبر موافقة مجلس الوزراء. وتابع عبدالصمد كما بحثت اللجنة ملاحظة ديوان المحاسبة حول وجود شركة سمح لها بالحصول على المياه المعالجة ووفر وجود عطاء قانوني لهذا السماح وعلى الرغم من عدم سداد هذه الشركة لمبلغ مستحق عليها لصالح وزارة الأشغال يقدر بسبعة ملايين وأربعمائة ألف دينار، مشيراً إلى أن وزارة الأشغال بررت استمرار تزويد هذه الشركة بالمياه بعرض هذه الملاحظة على القضاء وحشيتها التوقف من تزويدها بالمياه ومن ثم يصدر حكم قضائي لصالح الشركة ومن ثم تطالب بالتعويض عن عدم تزويدها بالمياه. وأشار عبدالصمد إلى أن الخلاف بين وزارة الأشغال والشركة يتمثل في أن

المعمدة ذهبت وصرفت على المشاريع غير المعمدة وقد علمت وزارة الأشغال مناقلة من بعض البنود للمشاريع وأضافها لمشاريع أخرى وهو إن دل فانما يدل على أن تقدير الميزانية غير دقيق ويتصل مسؤوليته بالإضافة إلى وزارة الأشغال وزارة المالية. وأشار عبدالصمد إلى أن ممثلي وزارة الأشغال أكدوا للجنة الميزانيات أن لديهم ما يبرر كل هذه الأمور خاصة طول الدورة المستندية التي أدت إلى اتباع واعتماد مسالة المناقلة لافتاً إلى أن اللجنة ناقشت أيضاً مسالة ما إذا كان من المصلحة إلغاء المشاريع لدى وزارة الأشغال أو تحويلها إلى الجهات المستفيدة من الوزارات والجهات الحكومية الأخرى. وكشف عبدالصمد عن أن لجنة الميزانيات سبق أن طلبت من ديوان المحاسبة إجراء دراسة حول أيهما الأفضل إناطة تنفيذ مشاريع الجهات الحكومية بوزارة الأشغال أم كل جهة تتولى تنفيذ مشاريعها خاصة أنها

كشفت رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد أن اللجنة سبق أن أبلغت بوجود دراسة من قبل ديوان المحاسبة تفيد بأن مشاريع الدولة الخاضعة للرقابة المسبقة يتم إنجازها بشكل أسرع من المشاريع التي لا تخضع لهذه الرقابة وهو أمر يستحق البحث بالمستقبل، لافتاً إلى أن اللجنة ستعقد اجتماعها الموسع بحضور رئيسي السلطين يوم الأحد المقبل بمشاركة رئيس ديوان المحاسبة ووزير المالية. وقال عبدالصمد في تصريح صحافي يوم أمس «اليوم تمت مناقشة الحساب الختامي وتقدير ديوان المحاسبة بخصوص وزارة الأشغال وما أدرك ما وزارة الأشغال التي تمثل بنسبة كبيرة جدا الباب الرابع من الميزانية العام للدولة والمشاريع». وتابع عبدالصمد أن من أهم القضايا التي تمت مناقشتها خلال اجتماع اللجنة مسالة تأخر مشاريع الدولة، مبيناً أن الحساب الختامي وردت به بادرة جيدة تتمثل بالالتزام بنسبة 92% من الصرف وفق الميزانية المعمدة لكن عند الدخول في تفاصيل هذا الصرف نجد فروقات كبرى بين الميزانية والحساب الختامي. وأوضح عبدالصمد أن هناك الكثير من المشاريع غير المعمد لها الصرف تم الصرف عليها في حين المشاريع المعمد لها مبالغ وجدنا أن الصرف عليها صفر بمعنى أن المبالغ الموجودة للمشاريع



د. عبد الكريم الكندري

الكندري: الكويت تترعب على قمة الدول الخليجية انتشاراً للفساد

والبرلمان وديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد وغيرها من الجهات المناط بها مكافحة الفساد، ومع ذلك نحن نسقط سقوطاً ذريعاً في المؤشرات الدولية بمكافحة الفساد. وأضاف أن بعض الاقتراحات تطل علينا والداعية إلى إلغاء الرقابة المسبقة على المشاريع بحجة تعطيلها لهذه المشاريع. وقال: لا شك أن هناك مشكلة تتعلق بطول الدورة المستندية أثناء ممارسة الرقابة المسبقة، ولكن طول الدورة

أعرب النائب د.عبدالكريم الكندري عن أسفه لاستمرار تردى الكويت في مؤشرات مكافحة الفساد على المستويات الخليجية والعربية والدولية. وقال في تصريح صحافي أن العالم يحتفل اليوم (أمس) بذكرى مكافحة الفساد ونحن في الكويت نغرق في الفساد إلى درجة تربع الكويت على قمة الدول الخليجية انتشاراً للفساد، رغم وجود محطات عدة للرقابة في البلد ووجود القضاء والفتوى والتشريع

المستندية لا يعني إلغاء هذه الرقابة، بل التحرك من أجل التقليل من إجراءات الدورة المستندية. واعتبر الدعوة إلى إلغاء الرقابة المسبقة «كارثة» بحد ذاتها، وستؤدي عملياً إلى إلغاء كل أشكال الرقابة لأن المحسبة اللاحقة لم تكن فعالة في هذا البلد الذي لم يحاسب فاسداً واحداً. وأضاف: إن سلمنا أن طول إجراءات الرقابة المسبقة تعوق المشاريع، فالحل بتبسيط هذه الإجراءات لإنهاء الرقابة.